

سياسة الأمن بحكومة الهند في الخليج العربي



عرض وتعليق د. عبدالله حسن الأشعل

الظواهر الصحية الهامة انتشار مراكز البحوث في منطقة الخليج العربي التي تعنى بدراسات الخليج ودول الجزيرة العربية دراسة وثائقية تحليلية من كافة قطاعات الحياة فيها : اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية ، وادبية ، وثقافية ، - وغيرها . ومن هذه الظواهر ايضا اتجاه هذه المراكز الى تسبق جهودها سعيا الى تحقيق هدفها المشترك في خدمة قضايا الخليج والجزيرة العربية . كما تقوم علاقات بين هذه المراكز ونظائرها في الخارج والدراسة التي بين ايدينا تقتضي ان تنوه بالقائمين على نشرها ، وهى دارة الملك عبدالعزيز ، التي تتقدم على مراكز البحوث السابق ذكرها ؛ حيث لا تقتصر اعباؤها على الخليج والجزيرة ؛ وانما تتعداها الى معالجة القضايا المتصلة بالعالمين العربي والاسلامى . ولذلك تقوم الدارة بجهود كبيرة متنوعة لخدمة هذه الاهداف ومن بينها طبع الكتابات المتعلقة بموضوع اهتمامها ، وتيسير تداولها بين اوسع طائفة من القراء . ولاشك أن هدى من تقديم هذه الدراسة النقدية للقارئ يتحدد في محاولة المساهمة في استكمال ماقد يكون نقصا في الأعمال المتعلقة بالخليج والجزيرة .

ويتقسم الكتاب - الذى تعرض له - الى سبعة فصول . تبدأ بمقدمة للتعريف بالفترة الزمنية للدراسة ، واستعراض عاجل لمحتوياتها ، وتنتهى بخاتمة تلخص في عجالة بعض الأفكار العامة التي عنت بها هذه الدراسة ، وقد اتبع المؤلف الخاتمة بلحقين الأول هو نص معاهدة ١٨٩٦م بين مسقط وبريطانيا ، والثاني هو المعاهدة التجارية المتعلقة برحلات المراكب البحرية بين البلدين .

وتناول في الفصل الأول وعنوانه (حراسة مياه الخليج العربي) محاولات الفرس للقيام بحراسة مياه الخليج ، وادخال نظام المراقبة عن طريق الابحار الدائم قبل أن تفكر الحكومة البريطانية في الهند في البحث عن قاعدة بحرية في الخليج ، الامر الذى بدأت اولى خطواته العملية بعد الحملة البريطانية الأولى على الخليج عام ١٨١٩م

وخصص الفصل الثانى لمكافحة تجارة الرقيق . كهدف في الاستراتيجية البريطانية . مسجلا ما هو معروف من ان بريطانيا قد اتخذت من حجة مكافحة الرقيق ذريعة لاجتياز

الخليج . وقطع الخليج العربي عن زنجبار . وابعاد المؤثرات الاجنبية عنه ولم يكن للدوافع الانسانية أثر في تشكيل هذه السياسة . وأفرد لتجارة السلاح في الاستراتيجية الامنية للهند الفصل الثالث من الكتاب . حيث تعقب الظروف « الحرب الافغانية ١٨٧٩ - ١٨٨٠م » التي لوحظ فيها رواج تجارة السلاح .. الأمر الذي ازعج القوى الاستعمارية . فكان حظر تجارة السلاح الى افريقيا . والخليج احد مقررات مؤتمر برلين ١٨٨٥م . لان تجارة السلاح كانت تقوى من مقاومة البلاد المحتلة . وتشجع الثورات فيها . مثلما حدث للثورات القبلية في شمال غربي الهند ضد بريطانيا عام ١٨٩٧م . وهكذا وجدت بريطانيا من مصلحتها ان تحمل سلطان مسقط على اصدار اعلانات متتابة لحظر تجارة الأسلحة . ثم توسع السلطان فحول السفن البريطانية والفارسية حق تفنيس السفن التي تحمل اعلام فارس ومسقط وبريطانيا ومن مسقط اتجه العمل الى حظر تجارة السلاح في كل من البحرين والكويت . رغم ان الكويت كانت خاضعة للسيادة التركية . وهكذا امكن للحكومة البريطانية ان تقيم الامن فوق مياة الخليج العربي .

وعالج في الفصل الرابع كيف ان العلاقات السياسية قد استخدمت في خدمة الأمن في الخليج : من ذلك سعى حكومة لندن - دون علم حكومة الهند - لإصدار تعهد فرنسي بريطاني في ١٠ مارس ١٨٦٢م . باحترام سيادة سلطاني مسقط وزنجبار . كما وجهت العلاقات بين حكومة الهند والسعوديين من ١٨٥٨ الى ١٨٧١م وجهة تخدم امن حكومة الهند في الخليج . اذ حاولت حكومة الهند ابعاد السعوديين عن التعامل مع مسقط . أو التدخل في شئون الخليج . وحاولت دون جدوى عقد محادثات بين البحرين ومسقط ضدهم . وكانت تتحين الفرص للصدام معهم الا ان سياستها النابتة كانت تقضى بعدم تعقبهم وكذلك حاولت حكومة الهند تحضين مسقط وغيرها من دعوة الوهابيين . وابعاد السعوديين والفرس من الشاطئ خلال الفترة نفسها . كما حرص البريطانيون ايضا على ابعاد القوتين عن البحرين التي افاض في شرح تاريخها خلال الفترة موضع الدراسة . دون ضرورة للسباق . وأشار الكاتب الى الاثر الذي أوجده استحداث الملاحة ووسائل الاتصال البرقية

في تمكن الحكومة البريطانية في لندن من شئون الخليج بشكل مباشر وانتقال الاشراف على الخليج الى لندن بدلا من حكومة الهند : لأن الخليج في رأى البعض قد بدأ أكثر قربا الى أوروبا منه الى الهند فضلا عن انتقال الاهتمام من جنوب الخليج الى شماله : حيث مشروعات الملاحة النهرية التجارية والمخطوط الحديدية وامتداد اسلاك البرق الى أوروبا .

ونظرا لأهمية ادخال البخار والبرق . خصص الكاتب الفصل الخامس لدراسة اثرهما في السياسة البريطانية تجاه الخليج . حيث اضافت هذه التطورات في قيمة الخليج الاستراتيجية الامنية : فأصبح بالإضافة الى كونه بداية الحدود الامنية للهند شريانا للمعلومات . ويصل الكاتب الى نتيجة يخالف فيها بعض كتاب الغرب والناقلين عنهم من الكاتنين بالعربية - على حد تعبيره - مؤداهما أن الازدهار التجاري الذي احده دخول البخار والبرق . لم يكن سوى نهب منظم لثروات المنطقة حيث ادت هذه التطورات في وسائل الاتصال الى نهب الفقراء الذين هزت هذه التطورات كل اقتصادهم التقليدي القائم على الملاحة الشراعية وتجار المخزن وصلت السفن البريطانية محل السفن الوطنية التقليدية .

وفي الفصل السادس يستعرض الكاتب المد الاقليمي وسياسة الاتفاقات المانعة ١٨٧١ - ١٨٩٨ م . مشيرا الى التعديلات التي دخلت على قواعد السياسة التقليدية البريطانية في المنطقة لمواجهة المد التركي : من ذلك هجر قاعدة عدم التدخل في البر . وتدخلها في مسألة خور العديد لمصالح شيخ ابوظبي « وذلك بقية وضع حد صريح للمد العثماني ولتأديب القبائل في المنطقة » وهذا التدخل كان بداية تغيير عام في موقف بريطانيا من تركيا الذي كان يقضى بالحفاظ على اسرة عثمانية لخدمة المصالح البريطانية . وعالج الكاتب السياسة البريطانية تجاه قطر التي وقعت تحت سلطة العثمانيين : فهي تارة تعترف بهذا النفوذ التركي فيها حتى عام ١٨٨٢م في اطار السياسة البريطانية للتجزئة . وهي تارة اخرى تنظر اليها كدولة عازلة غير مرتبطة بأى من البحرين أو تركيا .

وأخيرا تناول الفصل السابع المد الدول وسياسة الاتفاقات المانعة ١٨٧١م حتى ١٨٩٨م لابعاد الخليج عن القوى الاجنبية وهي فرنسا وروسيا .
ونخلص من قراءة هذا الكتاب الى ان هناك خمسة ملامح لسياسة الأمن البريطانية في الخليج وهي :

- الابحار الدائم في صورة دوريات مستمرة قبل العتور على محطات ثابتة .
- تحديد النطاق الأمنى لمنطقة الهند ، بحيث لاتتعدى حدود الخليج الى ماوراءه .
- فصل الخليج عن الساحل الافريقى
- بحارية اتجاهات الضم والتوحيد والتركيز على التثبيت والتجزئة .
- التحكم فى مياه الخليج بحجة مكافحة تجارة الرقيق . والعمل على التحكم فى تجارة السلاح .
- عزل الخليج عن العالم الخارجى وابعاد أية قوة خارجية من الاتصال بدولة ميانمرة .
- وبعد هذا العرض لنا على الكتاب أربع ملاحظات :

الملاحظة الأولى : ان الكاتب وقع فى لبس خطير عندما خلط بين أمن الخليج بمفهونه الوطنى ، وامن الوجود الاستعمارى البريطانى فى فترة معينة : فقد أشار صراحة فى مقدمته « صفحة ٩ » الى ان دراسته تنصب على امن الخليج العربى . وترك الكاتب تحت انطباع قوى بان العلاقة بين قضية أمن الخليج الحالية وبين دراسته انما هى علاقة متصلة . وان دراسته تهدف الى تأصيل هذه العلاقة واستعراض هذه القضية فى احدى مراحلها التى حددها الكاتب . حتى ان « الدارة » وهى تقدم الدراسة قد عكست هذا الانطباع الذى اراده الكاتب إذ أشارت « صفحة ٧ » الى ان « قضية الأمن فى الخليج ليست بتت اليوم . وانما ظهرت منذ ثلاثة قرون تقريبا .. ومرت بمراحل متعددة . وهذا كتاب يبين احدى مراحل الصراع .. »

فالكاتب إذا قد خلط بين امن اهل الخليج وبين وسائل تأمين الوجود والمصالح

البريطانية في معركة الصراع الدولي للسيطرة على الخليج ، وتهديد أمن سكانه .
وعندما أشار الكاتب في مقدمته الى ان تواتر موضوع امن الخليج حاليا يعنى معين
ارادت الصحف الاجنبية والعربية تبيينه في اذهان اهل الخليج والعرب : راودنى أمل كبير
في انه مقدم - ولاشك - على تصحيح معنى الامن الذى تعددت الاوساط الاجنبية لغرسه
في اذهان اهل المنطقة فهو ولاشك مفهوم مفروض ويتعين تصحيحه . وظل هذا الأمل
يراودنى من فصل لآخر حتى فرغت من الكتاب وفى نفسى هذا الأمل العزيز الذى غرس
فى نفسى العزم على القيام بهذه المهمة فى دراسة مقبلة باذن الله .

والملاحظة الثانية : انه جميل من الكاتب ان يتعقب اجراءات الحكومة البريطانية
لتأمين وجودها . ولو انه استخدم نفس المعلومات التى تضمنتها دراساته السابقة حول
بريطانيا وامارات الساحل وحكومة الهند والادارة البريطانية فى الخليج وحول السلام
البريطانى فى الخليج وحول علاقة ساحل عمان ببريطانيا وقد وجدنا ان هذه الدراسات
جميعا تستخدم نفس المعلومات المكررة ولا جديد فيها . ولو انه استخدم المعلومات لتأصيل
نقطة حيوية بسياق معين لكان افضل وانفع وأجدى من التكرار غير الضرورى فى خمسة
كتب متعاقبة ولذلك صدرت أربعة منها خلال عامين اثنين هما ١٤٠١ - ١٤٠٢هـ .

ولم نجد معنى لإصرار الكاتب على اضافة عبارة « دراسة وثائقية » لهذه الكتب
الخمسة، فتاريخ مرحلة معينة لابد ان يستمد من الوثائق . أسراء أول من يستخرج هذه
المعلومات من هذه الوثائق البكر ؟ ام انه يقصد بها شيئا آخر ؟ ام لعله يخلط بين الدراسة
الموثقة - وهذا طبعى - وبين الدراسة الوثائقية التى لا تعنى سوى غلبة الوثائق والنصوص
على الدراسة أى تدخل الكاتب . ؟

أما الملاحظة الثالثة فتتصب على ليس آخر أوقعا فيه الكاتب الفاضل وذلك ان
الاشارة المستمرة الى « الهند » دون تعريف بمعناها فى تلك الفترة يجعل القارئ يعتقد انها
الهند الحالية . وذلك كانت سياستها وممارستها بل انه امعن فى دفع القارئ الى هذا اللبس